

- إن الأسس العلمية والخبرات هي الفيصل في اختيار العاملين في المستويات الإدارية المختلفة .
  - ضرورة الوضوح لحقوق وواجبات العاملين في كل المستويات الإدارية .
  - تأكيد ضرورة العمل بالشكل التكاملي التضامني كفريق عمل .
  - إيجاد نظام واضح للعاملين لتوجيه الانتقادات والشكوى والظلم .
- وعندما تتوفر المعلومات بالمقدار والسهولة الكافية وتكون الشفافية حقيقية في النظام الحاكم يمكن إجراء المسائلة التي هي من أهم ركائز الحكم الصالح وضرورية في أي نظام ديمقراطي وهي تعني ان من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب خاضعون للمسائلة من قبل الشعب نفسه عن فشلهم وعن نجاحهم وتنقسم المسائلة الى نوعين هما :
- المسائلة الخارجية : ويقصد بها قيام الشعب نفسه بمسائلة حكومته مباشرة وغير مباشرة أيضا عبر الانتخابات .
  - المسائلة الداخلية : وهي التي تقوم بها سلطات الدولة المختلفة وأجهزة الحكومة نفسها حماية للمصلحة العامة من خلال إرساء أنظمة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة .

## آليات الديمقراطية

هناك جملة قواعد واليات تعتمدھا الديمقراطية في حركتها وعملھا ، ويمكننا تقسيمھا الى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : القواعد والمبادئ العامة الديمقراطية .

القسم الثاني : الآليات العامة للديمقراطية وسنتناول كلاهما بشي من التفصيل ونبدأ بالقسم الأول

القواعد والمبادئ العامة للديمقراطية: هناك جملة قواعد ومبادئ اعتمدها الديمقراطية ، منها :

### ١- سيادة القانون العام ( الدستور ):

هذه القاعدة لاتبيح لأي جهة مهما كان وضعها الاعتباري خرق المواد الدستورية والتي تمثل روح القوانين ، ومنها تتفرغ التشريعات والقرارات والأنظمة واللوائح المختلفة .

والدستور يمثل فلسفة الدولة وشكل الحكم والعلاقات المتنوعة داخل المجتمع ، ولهذا ترسخ مبدأ احترام الدستور وعدم تجاوز القوانين المنبثقة عنه ، وإرجاع الاختلاف في فهم وتفسير المواد الدستورية الى جهة قانونية مختصة واحدة ، وهي المحكمة الدستورية والتي لها الكلمة الفصل في التنازعات القانونية . ان مبدأ احترام الدستور والقوانين المنبثقة منه يمثل ضمانا الديمقراطية القوي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في النظام الرأسمالي ، أما ما يمكن ان يطرأ من تغييرات على المواد الدستورية بسبب التطور أو تلبية حاجة معينة أو لمجابهة ظرف طارئ ، فقد نصت الدساتير في موادها المختصة بهذا الأمر بكيفية معالجة مثل هذه الأمور ، وعادة يؤخذ رأي الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر في تعديل أو إضافة أو حذف بعض مواد الدستور .

## ٢- تداول السلطة سلميا :

توصل النظام الرأسمالي بعد فترة من تطوره الى ان احترام السلطة الشرعية المنتخبة من قبل الشعب ، يمثل ضمانا ازدهار الأعراف والحياة الديمقراطية ، وان قاعدة تداول السلطة بشكل سلمي عبر الاقتراع العام ، كفيل بتحقيق العدالة بين جميع الأطراف السياسية التي ترغب في استلام دفة الحكم ، إضافة الى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي . ويعتبر تداول السلطة بشكل سلمي بين الأطراف السياسية ، شكل راق من أشكال الصراع القائم بين الحكام والشعوب ، والذي تطور من الحالة الدموية العنيفة الى الحالة السلمية ، عن طريق صندوق الانتخاب . (( فالديمقراطية الحديثة ليست الا ثورة بيضاء حيث يبدل الشعب حكامه بواسطة الانتخاب حيناً بعد حين ، والشعوب الآن تستخدم أوراق التصويت لعين الغرض الذي كانت تستخدم السيوف من أجله قديماً )) . وقد استبدلت الديمقراطية الحديثة مبدأ الحكم الإلهي ( الثيوقراطي ) في الغرب بمبدأ المحاسبة والمراقبة والتأييد أو الرفض للحكام ، كما قال مونتسكيو .

## ٣- سيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية:

تقضي الديمقراطية الحديثة سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة على المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمنية وتحييدها ، وجعل مهامها الحفاظ على الأمن والدفاع عن البلاد والخضوع لرأي الحكومة والبرلمان وإعطائها الصبغة المهنية فقط . وهذه السيطرة ضرورية لجهتين :